دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز سيادة القانون
الآفاق القانونية والأخلاقية في المؤسسات الإصلاحية

م.د. بثينة حمزة عباس

جامعة البصرة كلية القانون

The Role of Artificial Intelligence in Promoting the Rule of Law
Legal and Ethical Perspectives in Correctional Institutions

Assistant Professor Buthaina Hamza Abbas

University of Basra, College of Law

المستخلص: يشهد العالم تطورًا متسارعًا في مجال الذكاء الاصطناعي، مما يجعله أداة قوية في مختلف المجالات، بما في ذلك قطاع العدالة الجنائية. تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في تعزيز سيادة القانون داخل المؤسسات الإصلاحية، مع التركيز على الأبعاد القانونية والأخلاقية لهذا التطور. يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القانونية، تحسين كفاءة الإدارة داخل المؤسسات الإصلاحية، وتقليل الأخطاء القضائية، مما يسهم في تحقيق عدالة أكثر شفافية وإنصافًا. ومع ذلك، فإن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في هذا السياق يثير تحديات قانونية وأخلاقية جوهرية، مثل مخاطر التحيز في الخوارزميات، انتهاك الخصوصية، وغياب الرقابة البشرية الفعالة. لذا، يناقش البحث مدى توافق هذه التكنولوجيا مع المعايير القانونية لحقوق الإنسان، ومبادئ سيادة القانون، والضمانات التي يجب وضعها لتجنب التجاوزات المحتملة. تعتمد الدراسة على تحليل السياسات الإصلاحية التي تتبناها بعض الدول، مع مقارنة التجارب الناجحة التي دمجت الذكاء الاصطناعي في إدارة المؤسسات الإصلاحية، مما يتيح تصورًا أوضح لكيفية تطبيق هذه التقنيات في السياق العراقي. يهدف البحث إلى تقديم حلول عملية وآليات قانونية لضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، سيادة القانون، المؤسسات الإصلاحية، العدالة الجنائية، الأخلاقيات القانونية.

Abstract :

The world is witnessing a rapid development in the field of artificial intelligence, making it a powerful tool in various fields, including the ing role of criminal justice sector. This study seeks to explore the grow artificial intelligence in promoting the rule of law within correctional institutions, focusing on the legal and ethical dimensions of this development. Artificial intelligence is used in analyzing legal data, ment within correctional institutions, improving the efficiency of manage and reducing judicial errors, which contributes to achieving more transparent and fair justice. However, reliance on artificial intelligence in this context raises fundamental legal and ethical challenges, such as risks of bias in algorithms, privacy violations, and the absence of the effective human oversight. Therefore, the research discusses the extent to which this technology is compatible with legal standards of human safeguards that must be put rights, principles of the rule of law, and the in place to avoid potential abuses. The study relies on an analysis of correctional policies adopted by some countries, comparing successful experiences that have integrated artificial intelligence into the tional institutions, which provides a clearer vision management of correc of how these technologies can be applied in the Iraqi context. The

research aims to provide practical solutions and legal mechanisms to ensure the responsible use of artificial intelligence in this field.

The keywords: Artificial Intelligence, Rule of Law, Correctional Institutions, Criminal Justice, Legal Ethics.

المقدمة: أولاً: موضوع البحث:

موضوع الذكاء الاصطناعي من التقنيات الحديثة التي تستعمل في مجال القانون، وفي ظل التطور الهائل الذي يشهده الذكاء الاصطناعي فإنه يستدعي التوجيه والتنظيم والتأطير، فكان من الضروري تتبع تشكيل هذه التطورات وفقاً لمنظور منطقي قانوني، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي يستعمل في المجال القانوني المرتبط بالحقوق والحريات. وكما هو متعارف عليه هو ذكاء يحاكي الذكاء البشري هكذا كان، لكن الآن أصبحنا نتحدث عن وجود ذكاء اصطناعي قادر على اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام فالقانون يمنح القاضي السلطة التقديرية لإصدار أحكامه وفق منطق العدالة القانونية، وفي ظل التطبيق الصارم للقانون كيف سيتعامل الذكاء الاصطناعي مع السلطة التقديرية الممنوحة له كقاضي روبوت، فالقاضي العادي إنسان يتميز عن غيره من الكائنات بالعاطفة، بحيث يراعي القاضي ظروف التخفيف تحقيقاً للعدالة، فكيف نتحدث عن العدالة في ظل وجود كائن افتراضي أو شخص إلكتروني غير حقيقي، لكنه قادر على اتخاذ قرارات دون اللجوء للمبرمج أو المنتج. تقتضي سيادة القانون تقييد الجميع باحترام مبدأ الدستورية، مما قد يطرح فكرة فعلية تطبيق القانون من قبل الذكاء الاصطناعي، ومدى واقعيته وقدرته على إدماج المعطيات بغير المس بجوهر القانون وروحه. كما قد يطرح استخدام الذكاء الاصطناعي مسألة حيادية القانون، ذلك أن الذكاء الاصطناعي مبرمج وفق خوارزميات معينة من قبل البشر فقد تكون تلك المعلومات والبيانات تخدم مصالح معينة أو تتخذ قرارات وفقل للتحيزات الموجودة في المجتمع.

يعتبر موضوع الذكاء الاصطناعي من المواضيع المثيرة للاهتمام في العصر الحديث، بحيث يشهد هيمنة على مجموعة من المجالات، يعرف الذكاء الاصطناعي بكونه قدرة الأجهزة والبرامج على اتخاذ القرارات بناء على الخوارزميات المبرمجة لذلك الغرض، ومع التطور الهائل للذكاء الاصطناعي أصبح الحديث عن سبل لتوسيع استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، وتجنب الاستخدامات العشوائية له، بشكل يجعل من الذكاء الاصطناعي يراعي الظروف الواقعية وامتلاكه القدرة على الاستجابة السريعة بشكل مرن يراعي فيها التغيرات المفاجئة، وبالتالي خلق قواعد قانونية دقيقة وواضحة. وعليه، تتنوع تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على استخدام العديد من التقنيات والأدوات مثل التعرف على الوجه والصوت ومعالجة اللغة وتحليل البيانات لتكون قادرة على حل المشاكل واتخاذ قرارات مماثلة لتلك التي يتخذها الإنسان، من أجل تحسين كفاءة وسرعة اتخاذ القرارات وتقديم حلول لنزاعات المتقاضين. يواجه الذكاء الاصطناعي تحدي المطابقة للقانون والتوافق معه، حيث أنه مبرمج على امتلاك القدرة على اتخاذ قرارات عقلانية منطقية وامتلاك القدرة على الحفظ والتعليم، وفي هذا تعمل الدول على القيام بمزيد من الأبحاث وتطويرها لخدمة البشرية، فإن الذكاء الاصطناعي يعني قدرة الروبوتات الأكثر حداثة وتطوراً على اتخاذ القرارات وفقاً للصيغ والخوارزميات التي تحاكي الظروف التي يوجهونها خاصة في المجال القانوني.

ثانياً: أهمية البحث:

- يساهم البحث في تطوير رؤية قانونية واضحة حول استخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الإصلاحية.
- يساعد صناع القرار على فهم المخاطر المحتملة ووضع استراتيجيات وقائية للحفاظ على سيادة القانون.
- يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية حول أخلاقيات التكنولوجيا في العدالة الجنائية.

- يعزز النقاش حول كيفية تحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية الحقوق الإنسانية الأساسية.

ثالثاً: مشكلة البحث:

على الرغم من التطور التكنولوجي المتسارع، تواجه المؤسسات الإصلاحية تحديات قانونية وأخلاقية تحول دون اعتماد الذكاء الاصطناعي بشكل فعال في تعزيز سيادة القانون. إذ يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات، إدارة السجون، والتنبؤ بالسلوكيات، لكن هذه التقنيات قد تؤدي إلى قرارات غير عادلة نتيجة التحيز الخوارزمي أو سوء الاستخدام، مما يثير مخاوف بشأن انتهاك حقوق النزلاء، مثل المحاكمة العادلة، الخصوصية، وإعادة التأهيل. علاوة على ذلك، فإن غياب الأطر القانونية الواضحة لتنظيم هذه التقنيات يخلق مخاطر تتعلق بتهميش الدور البشري في اتخاذ القرارات القضائية والإصلاحية، مما قد يؤدي إلى تقويض العدالة بدلاً من تعزيزها. بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة مدى توافق الذكاء الاصطناعي مع مبادئ سيادة القانون، مع التركيز على التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة به، واقتراح حلول لضمان استخدامه بشكل منصف وفعال في المؤسسات الإصلاحية.

رابعاً: أهداف البحث:

1. تحليل دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز سيادة القانون داخل المؤسسات الإصلاحية.
2. تقييم المخاطر القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية.
3. دراسة التجارب الدولية في توظيف الذكاء الاصطناعي داخل الأنظمة الإصلاحية.
4. اقتراح آليات قانونية وتنظيمية لضمان الاستخدام العادل والمسؤول لهذه التكنولوجيا.
5. استكشاف تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق النزلاء وضمانات المحاكمة العادلة.

خامساً: منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي لسياسات الدول التي اعتمدت على الذكاء الاصطناعي في مجال القانون لتحقيق العدالة الجنائية وإعادة تأهيل نزلاء السجون.

سادساً: هيكلية البحث:

المبحث الأول: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي

الفرع الأول: استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون

الفرع الثاني: أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: ضمانات سيادة القانون باستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: حماية الحقوق المكفولة دستورياً وتعزيز العدالة باستخدام الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول: اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية والخصوصية

الفرع الثاني: احترام تطبيق القوانين والتشخيص القانوني بالذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: تطبيق الذكاء الاصطناعي في التقاضي والمؤسسات الاصلاحية

الفرع الأول: نطاق وضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

الفرع الثاني: استخدام الذكاء الاصطناعي لإعادة تأهيل نزلاء السجون

الخاتمة

النتائج

التوصيات.

المبحث الأول

الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي

يعتبر الذكاء الاصطناعي من التقنيات الحديثة التي تتطور بشكل سريع في مجال القانون، ومن أجل ضمان استخدام فعال ومسؤول يجب البحث عن المسؤولية القانونية الناجمة عن أخطاء واستعمالات الذكاء الاصطناعي غير القانونية، ونظراً لأهمية الذكاء الاصطناعي في وقتنا الراهن فإنه تم البحث عن إمكانية استغلال هذه الثورة التكنولوجية في مجال القانون، وبما أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يقال عنه أنه يتمتع بالشخصية الافتراضية، فالقانون المدني منذ وجوده يعترف بوجود نوعين من الشخصية القانونية، فكيف له اليوم أن يعترف بوجود شخصية افتراضية[1].

إن القوانين الكونية التقليدية لم تعرف قبل وجود شخصية افتراضية لتعترف لها بالطبيعة القانونية، ذلك أن القواعد القانونية الحالية لا تساعد الباحث القانوني على الرؤية الحقيقية للأشخاص الافتراضين خاصة الذكية منها والتي غزت العالم اليوم، فهي أشخاص جديدة لا يعرفها واضع القوانين وشارحه، وكل المعلومات والخوارزميات والتقنيات والبيانات كلها معلومات منحها له الإنسان تنقصه فيه المبادرة وردود الفعل من جانب الذكاء الاصطناعي.

[1] مالك مصطفى، الإبرام الالكتروني للعقد دارسة تحليلية نقدية مقارنة، مطبعة مكتبة المعرفة، مراكش، 2022، ص53.

لذلك سنبين في هذا المبحث مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصائصه والتحديات التي تواجهه في مجال القانون وذلك ضمن مطلبين كالتالي: **مفهوم الذكاء الاصطناعي (المطلب الأول)، التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي (المطلب الثاني)**

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

إن الذكاء الاصطناعي وعي وإدراك قادر على محاكاة العمليات الإدراكية المرتبطة بالذكاء البشري، ويمتلك القدرة على اتخاذ القرارات دون تدخل البشر، فلم تعد تقنيات الذكاء الاصطناعي مجرد آلات بل أصبحت آلات ذكية تمتلك من المهارات العالية والقدرات الفائقة على التفاعل مع محيطها واتخاذ مجموعة من القرارات المناسبة حسب طبيعة المشكلة، لذا فإن منح الشخصية القانونية الغرض منها حماية المجتمع من استخداماته غير القانونية في حالة ارتكابه لخروقات وأخطاء مادية ملموسة[1]. ونتيجة لذلك، فإن الذكاء الاصطناعي هو ذكاء يحاكي الذكاء البشري وقد يتفوق عليه مستقبلاً نظراً لاستعماله في شتى المجالات، فهو ذكاء له القدرة على التفاعل والقدرة على التعلم واكتساب المهارات واتخاذ القرارات، فقد أضحت العديد من الدول اليوم تتسارع إلى تطوير الذكاء الاصطناعي فيما يخدم مصالحها ومصالح المجتمع، وعليه فإن الذكاء الاصطناعي أصبح مبتغى كل الدول وتسعى من خلاله للتحكم والسيطرة عليه، وبناء على ذلك سنبين تعريف الذكاء الاصطناعي وخصائصه في مجال القانون تحديداً ضمن فرعين كالتالي: **تعريف الذكاء الاصطناعي (الفرع الأول)، خصائص الذكاء الاصطناعي (الفرع الثاني).**

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

[1] أحمد خالد حسن، الحق في خصوصية البيانات الشخصية بين الحماية القانونية التحديات التقنية دراسة مقارنة، دار الكتب والدراسات العربية، مصر، 2020، ص64.

يقصد بالذكاء الاصطناعي مجموعة من برامج الكومبيوتر مصممة لمحاكاة البشر تتغذى على بيانات Data، فيمكن القول بأن الذكاء الذي يصنعه أو يصطنعه الإنسان بيده في الآلة أو الحاسوب، بمعنى أنه علم يعرف على أساس هدفه وهو جعل الآلات تعمل أشياء تحتاج ذكاء [1]. كما يقصد به اسم يطلق على مجموعة من الأساليب والطرق الجديدة في برمجة الأنظمة المحاسبية، التي تستخدم لتطوير أنظمة تحاكي بعض عناصر ذكاء الإنسان، وتسمح لها بالقيام باستنتاجية عن حقائق وقوانين يتم تمثيلها في ذاكرة الحاسوب. وتتعد تعريفات الذكاء الاصطناعي كونه مصطلحاً حديثاً شكل ثورة حقيقية في مجال التكنولوجيا، ويعبر عن تطور قدرات الآلة على القيام بمجموعة من الأنشطة التي تحتاج للذكاء والسرعة في الانجاز، ويمكن تعريفه بكونه "قدرة الآلات والحواسب الرقمية على القيام بمهام معينة تحاكي وتشابه تلك التي تقوم بها الكائنات الذكية، كالقدرة على التفكير أو التعلم من التجارب السابقة أو غيرها من العمليات الأخرى التي تتطلب عمليات ذهنية[2]. كما يهدف الذكاء الاصطناعي إلى الوصول إلى أنظمة تتمتع بالذكاء وتتصرف على النحو الذي يتصرف به البشر من حيث التعلم والفهم، بحيث تقدم تلك الأنظمة لمستخدميها خدمات مختلفة من التعليم والإرشاد والتفاعل. وبالتالي لا بد من تطور الأنظمة والبرامج التي تعتمد على التفكير واتخاذ القرارات التي تكون قريبة من الذكاء البشري باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، فهو يهدف لتطوير الأنظمة وحل المشكلات لذا أصبح من الضروري استعمال أدوات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون أثناء التعامل مع البيانات والمعلومات القانونية والاطلاع على السوابق القضائية، ومن هذا المنطلق فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون قد يمكن من تحليل الأدلة والبيانات واستخلاص مجموعة من القرارات القانونية، ذلك أن الذكاء الاصطناعي له القدرة على تحليل المعطيات بشكل دقيق وسريع[3]. وعرف "أندرياس كابلان ومايكل هاينلين" الذكاء الاصطناعي بأنه " قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح والتعلم من هذه البيانات،

[1] محمدي نسيم أحمد، ثورة الذكاء الجديدة كيف يغير الذكاء الاصطناعي عالم اليوم، أدليس بلزمة للنشر والترجمة، الجزائر، 2021، ص93.

[2] فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء رسالة ماجستير في القانون الخاص، دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، 2023، ص62.

[3] غروس فوزي، "الذكاء الاصطناعي والقانون"، المجلة المغربية لتاريخ القانون، عدد خاص، 2023، ص23.

واستخدام تلك المعرفة لتحقيق أهداف محددة من خلال التكييف المرن"[1]. فالذكاء الاصطناعي هو القدرة على التكييف مع الوقائع والتصرف وفق لما تمليه عليه الضرورة ووفق أخلاقيات مبرمج عليها سابقاً لتقديم الحلول للمشكلات التي يطرحها عليه الإنسان ويجيب بأسلوب كما لو أن الإنسان هو الذي يجيب.

الفرع الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي

ينبغي التعرف على الخصائص التي تميز الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني لأنه يهدف لحماية حقوق وحريات الأفراد، تحقيقاً للأمن القانوني والعدالة، ومن بين خصائصه:

أولاً: الدقة والسلامة: يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي آمنة ودقيقة عند ارتباطها بمجال القانون لأنه يهدف للحفاظ على حقوق الأفراد من المساس بها، لذا يفترض أن تكون نتائج تحليله دقيقة ومفهومة وواضحة[2].

ثانياً: التحليل القانوني: يتم تفكيك النصوص القانونية بغرض تحليل هيكلة محتواها والغرض المتوخى منها وتحديد المفاهيم المستخدمة بشكل دقيق لا غموض فيها، وقد يشمل التحليل القانوني تحليل النصوص الدستورية والنصوص القانونية التي قد يتم استغلالها في قضية معينة وتحديد التأثيرات المحتملة لها على حقوق الأفراد[3].

ثالثاً: التنبؤ بالنتائج: يمكن استغلال الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالنتائج من خلال الاعتماد عليه لتحليل البيانات والمعطيات المستخدمة سابقاً في قضية معينة[4].

[1]كريم علي سالم، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 54، 2022، ص13.
[2]محمد القطب مسعد، دور الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، دارسة قانونية تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد 75، 2021، ص11.
[3]خالد حسن أحمد، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2021، ص52.
[4]أيمن محمد الأسيوطي، الجوانب القانونية لتطبيق الذكاء الاصطناعي، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ص44.

رابعاً: التعامل مع السوابق القضائية أو التشريعية: ولأن الذكاء الاصطناعي أداة تقوم بتخزين المعلومات والبيانات، فإنه يمكن الاستفادة منه من أجل الاطلاع على القضايا السابقة أو النصوص التشريعية من أجل صياغتها صياغة دقيقة ومنسجمة مع النصوص التشريعية الأخرى، تفادياً لإصدار أحكام متناقضة فيما بينها أو إصدار قوانين غير منسجمة، هنا يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي من أجل توجيه العمل القضائي والتشريعي[1]. ذلك أن السوابق القضائية قد تكمن في فهم حكم قضائي سابق تم تطبيقه بتفسير معين من قبل القاضي، بحيث سيتمكن هنا الذكاء الاصطناعي من تحليل المعلومات من خلال البيانات النصية التي يتوفر عليها من أجل تحسين جودتها.

المطلب الثاني: التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي

يواجه الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القانون العديد من التحديات، تحديات يمكن أن تكون أثناء صياغة النصوص التشريعية وتفسير القوانين، كما قد تكون تحديات تتعلق بالقضايا الأخلاقية، فقد تعددت استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون لكونه يتعلق بالقدرة على التفكير وتحليل البيانات، إلى حد يؤثر ذلك على القرارات القانونية والتشريعات القانونية التي أصبحت تعتمد على الذكاء الاصطناعي في صياغتها، كما أنه يقوم بتسهيل عملية تحليل البيانات والقرارات القانونية من خلال تقديم تشخيص قانوني دقيق يساعد في فهم المعطيات القانونية[2]. فإنه يجب البحث عن كيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في مجال القانون بشكل يساعد المشرع أو الشخص الذي يتعامل مع القانون من ضبط استخداماته، ويساعد القاضي في تطبيق العدالة القانونية وخاصة الجنائية واستخدامه بالشكل الأمثل في خدمة نزلاء المؤسسات الإصلاحية بما يخدم بذلك المجتمع ويعيد تأهيل نزلاء السجون والحد من الجريمة. لذلك سنبين في هذا المطلب التحديات التي تواجه الذكاء الاصطناعي في مجال استخدامه في

[1] مالك مصطفى، مرجع سابق، ص37.
[2] عائشة يحيى، الحماية القانونية للمصنفات الناشئة على برنامج الذكاء الاصطناعي، بحث لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة الجامعية 2021، ص210.

القانون والعدالة الجنائية ضمن فرعين كالتالي: **استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون (الفرع الأول)، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (الفرع الثاني).**

الفرع الأول: استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون

الذكاء الاصطناعي في مجال القانون يتطلب الدقة والوضوح نظراً لارتباطه بحماية الحقوق والحريات، كما يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم مجموعة من الاستشارات القانونية، من خلال اتخاذ قرارات تتميز بالدقة والموضوعية بعيداً عن التحيز. كما أنه يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة الجنائية الذي يرتبط بمصالح المجتمع وتحمي ما يهدد أمنه وسلامته، حيث يستخدم لضبط الجريمة التي ترتكب بوسائط رقمية افتراضية يطلق عليها الجرائم الإلكترونية[1].

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الجنائية يقتضي توفر مجموعة من التقنيات والتطبيقات الذكية لتحليل البيانات الضرورية المتعلقة بالجريمة، وبالتالي التحليل الدقيق للفيديوهات والصور وتعقب أصوات الرصاص وتطوير نظام التعقب بشكل دقيق وسريع وفي دقائق معدودة. مثال على هذا نجد دولة الصين التي تستخدم أنظمة كاميرا المراقبة وخاصية التعرف على الوجوه، بحيث تتعاون الشرطة مع شركات التكنولوجيا لتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وسلوكيات الأفراد قبل ارتكاب الجرائم. كما بدأ مكتب التحقيق الفيديرالي في استخدام شكل جديد من أشكال المراقبة الإلكترونية في التحقيقات الجنائية، وذلك عن طريق تنشيط ميكروفون الهاتف المحمول عن بعد واستخدامه للتنصت على المحادثات القريبة، وقد أطلق على هذه التقنية اسم "الحشرة المتجولة"، وقد تمت الموافقة عليها من قبل كبار مسؤولي وزارة العدل الأمريكية لاستخدامها ضد أفراد إحدى عائلات الجريمة المنظمة في نيويورك الذين كانوا حذرين من تقنيات المراقبة التقليدية، مثل تتبع المشتبه به أو التنصت

[1] عبد المنعم محمود سلامة الشريف، "الطبيعة القانونية للتنبؤ بالجريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي ومشروعيته"، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، المجلد 2، عدد 3، 2021، ص22.

عليه[1]. ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة الجنائية بتحسين كفاءة وفعالية نظام العدالة الجنائية وتوفير الأمن المجتمعي، وعليه تم التفكير في استخدام هذه التقنيات وفقاً للقوانين المعمول بها داخل الدولة لضمان وجود العدالة داخل الأنظمة القانونية.

الفرع الثاني: أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

يثير استعمال الذكاء الاصطناعي في مجال القانون مجموعة من التحديات الأخلاقية التي تتبني عليها دولة الحق والقانون ومن بينها نجد:

أولاً: المسؤولية: تنقسم المسؤولية إلى قسمين مسؤولية مدنية ومسؤولية جنائية، فالاستخدام المكثف للذكاء الاصطناعي قد ينتج عنه مجموعة من الأخطاء نتيجة الاستخدام السلبي له، مما قد يجعل الفرد يطالب بتعويض عن الضرر الذي لحقه من الذكاء الاصطناعي، فهذا الأخير أصبح يتخذ قرارات بعيدة عن إرادة البشر. وبالتالي قيام المسؤولية المدنية التي تترتب عن الذكاء الاصطناعي، وبما أن الإنسان صنع الذكاء الاصطناعي وحدد مجال اشتغاله، لكن لا يملك تقنيات الرقابة عليه وتوجيهه بل مجرد أداة في يد كل شخص يتعامل معه وفقاً لما يحتاجه ووفقاً للمصلحة التي يتوخاها منه. أما فيما يخص المسؤولية الجنائية في ضوء الذكاء الاصطناعي، فإن القانون الجنائي في كافة الدول والقوانين يتحدث عن شخص سليم العقل، لكن الذكاء الاصطناعي ليس بشخص يمتلك الإرادة وليس بشخص عاقل، فعلى سبيل المثال الروبوتات الذكية، خاصة المتعلقة بالقيادة الذاتية قادرة على تجنب الأخطار وقادرة على استنتاج السلوك البشري مسبقاً انطلاقاً من البيانات التي يتوفر عليها، وبالتالي مساعدة الشرطة في اتخاذ قراراتها بناء على المعلومات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي[2].

[1] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص37.

[2] أحمد حمدي سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، "التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الرابع، الجزء الثالث، المؤتمر العلمي الدلي الرابع، المنعقد بكلية الشريعة والقانون في طانطا، 2021، ص12.

ثانياً: استقلال القضاء: يعتبر استقلال القضاء من بين الركائز التي تقوم عليها دولة الحق والقانون، غير أن الاستعمال المتزايد للذكاء الاصطناعي في مجال القضاء حد من مدى استقلال القضاء عن الذكاء الاصطناعي من حيث اتخاذ القرارات القضائية، ومدى كفاءة الذكاء الاصطناعي في مساعدة الجهاز القضائي على إصدار أحكام قضائية تتميز بالعدالة في إطار الحفاظ على استقلال المؤسسة القضائية[1].

المبحث الثاني: ضمانات سيادة القانون باستخدام الذكاء الاصطناعي

تعمل الأنظمة القانونية على حماية الحقوق المكفولة دستورياً وتعديل القوانين والتشريعات وفقاً للتطور الذي تشهده المجتمعات، ونظراً للتطور التكنولوجي والاستخدام المكثف للذكاء الاصطناعي مما يجب معه تطوير التشريعات لحماية الحقوق، والبحث عن إمكانية توفير وصول أفضل للعدالة. فيقوم الذكاء الاصطناعي بدور المساعد في تحقيق العدالة ومنها العدالة التنبؤية التي تقوم باقتراح الأحكام والعقوبات، ومساعدة المشرع أو السلطة التنظيمية للتحقق من اتساق القوانين والمراسيم، ومساعدة المتقاضي بتقديم المعلومات عن الحقوق والواجبات، فالقانون بدوره خصص مجموعة من أدوات الذكاء الاصطناعي في مساعدته للوصول للعدالة في مجال القانون[2]. وسنبين ضمن هذا المبحث دور الذكاء الاصطناعي في حماية الحقوق التي يكفلها دستور أي دولة وبذلك يتم تعزيز العدالة في المجتمع والعدالة الجنائية والبحث عن الجريمة والمجرمين ومساعدة القضاء في ضوابط محددة والاهتمام بالمؤسسات الإصلاحية وإعادة تأهيل نزلائها وذلك ضمن مطلبين كالتالي: **حماية الحقوق المكفولة دستورياً وتعزيز العدالة باستخدام الذكاء الاصطناعي (المطلب الأول)، تطبيق الذكاء الاصطناعي في التقاضي والمؤسسات الإصلاحية (المطلب الثاني).**

[1]محمود مختار عبد المغيث، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير اجارءات التقاضي المدني، دارسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، 2020، ص63.
[2]كريم موسى حسين، الذكاء الاصطناعي من منظور فلسفة العقل رحلة العقل الى السيليكون، مجلة الفلسفة، الجامعة المستنصرية، العدد 11، السنة 2014.

المطلب الأول: حماية الحقوق المكفولة دستورياً وتعزيز العدالة باستخدام الذكاء الاصطناعي

تطورت تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنظمته، بحيث أصبح بإمكان الذكاء الاصطناعي التعرف على بيانات ومعلومات الأشخاص واختراقها، مما يستدعى البحث عن سبل تجاوز هذه الاختلالات من أي استعمال غير قانوني، والبحث عن كيفية الحد أو التقليل من اختراق الذكاء الاصطناعي للخصوصية باعتبارها حقا مستقلاً. وبالتالي، فإن الذكاء الاصطناعي يساهم في تأمين النظام القانوني من الاختلالات والعيوب التشريعية التي قد تطال القاعدة القانونية، وذلك من خلال استغلال الذكاء الاصطناعي في سن تشريعات تتسم بالوضوح في قواعدها وتفاديا لإصدار تشريعات مخالفة للدستور، فهو يساهم في توفير الوقت والجهد. بهدف لتوحيد مهام القانون ومراجعة القوانين والقيام بالبحث القانوني، فالعدالة تقوم بتقييم الأضرار من خلال خلق توازن بين الحقوق والواجبات، من أجل تجويد إنتاجية العاملين في المجال القانوني[1]. لذلك سنبين في هذا المطلب كيفية حماية الذكاء الاصطناعي للحقوق وضمان تطبيق القانون والعدالة وتعزيزها بين أفراد المجتمع ونزلاء السجون وذلك ضمن فرعين كالتالي: **اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية والخصوصية (الفرع الأول)، احترام تطبيق القوانين والتشخيص القانوني بالذكاء الاصطناعي (الفرع الثاني).**

الفرع الأول: اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية والخصوصية

التطور الحاصل بفعل التكنولوجيا أصبح يهدد المعطيات الشخصية بحيث بمجرد ضغطة زر يتم حفظ المعلومات في قاعدة البيانات، وأيضا الهوية البيومترية التي اعتمدتها الدول، والتي أصبحت تستعمل في جميع تحركات الحامل لها، وبالتالي معرفة جميع تحركات الشخص[2]. ومع ظهور أدوات الذكاء الاصطناعي لمراقبة المعطيات الشخصية كوسيلة إشراف ومراقبة أعاد

[1] لطيفة بوراس، البعد الأخلاقي لاستعمال الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في الملتقى الدولي للذكاء الاصطناعي، تحد جديد للقانون، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، الجزائر، 2018، ص29.

[2] محمد فتح الله الزيادي، التحديات المستقبلية للثورة الصناعية الرابعة من منظور إسلامي، بحث منشور ضمن سلسلة بحوث (مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي)، الدورة الرابعة والعشرون، دبي، 2019، ص18.

للواجهة إمكانية تأمين معطيات الأفراد بمزيد من الضمانات القانونية والدستورية للحفاظ على الأمن الشخصي للأفراد. حيث يوفر كل المعلومات التي يمكن استخدامها لتمييز أو تعقب هوية فرد ما، مثل الاسم والرقم الاجتماعي، والسجلات البيروميترية، أو عند دمجها مع المعلومات الشخصية أو تحديد الأخرى التي ترتبط أو مرتبطة بشخص معين مثل تاريخ أو مكان الولادة أو الاسم العائلي. حيث أن الذكاء الاصطناعي قادر على استنساخ المعلومات والبيانات الشخصية. وبالتالي، فإن حماية المعطيات الشخصية من اختراق الذكاء الاصطناعي يستدعى ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها الحد أو على الأقل التقليل من مخاطر الذكاء الاصطناعي، مما يستدعي من الشركات والمنظمات تقديم سياسات شفافة وواضحة بشأن استخدام المعطيات الشخصية، والذكاء الاصطناعي معروف عليه أنه يحفظ المعلومات والبيانات بشكل أسرع وأدق[1]. وتقوم الشركات والمنظمات على تعزيز الأمن الشخصي لحماية البيانات والمعطيات الشخصية بحيث يتم تدريب الذكاء الاصطناعي على تقديم معطيات معينة، فضلاً عن تدريبه على عدم تسريب المعطيات الشخصية للأفراد[2].

الفرع الثاني: احترام تطبيق القوانين والتشخيص القانوني بالذكاء الاصطناعي

الذكاء الصناعي يهدف من خلال استخدامه في مجال القانون إلى تجويد مجموعة من الطرق التي تمكننا من الوصول للعدالة بشكل يصون الحقوق والحريات وتطبيق العدالة من خلال توفير أفضل الطرق للوصول إلى القضاء عبر تحسين إمكانية الوصول للمعلومة القانونية والقضائية باستخدام الروبوتات القانونية التي ستساعد المواطنين من الولوج الدقيق للقوانين وسرعة التعامل مع القضية وفهم أعمق لها. يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القانونية من أجل منح الإنسان استشارة قانونية وتحليل قانوني دقيق، إن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون الذي يهتم بحماية الحقوق والحريات، يستدعي تأمين مزيدا من الضمانات القانونية

[1] خالد حسن أحمد، مرجع سابق، ص28.
[2] كريم موسى حسين، مرجع سابق، ص62.

والدستورية حفاظاً على حقوق أفراد المجتمع كافة من الانتهاك سواء أكانوا أفراد عاديين أو تم الحكم عليهم جنائياً أو نزلاء في السجون والمؤسسات الإصلاحية[1]. فالهدف من العدالة حماية القوانين والتشريعات من مخالفتها وبالتالي حماية جميع مكونات المجتمع بالتطبيق الأمثل لهذه القوانين، حيث يتوخى منها سيادة واستغراق التشريع باعتباره عنصراً من عناصر شيوع الثقة في المجتمع. وفي نفس الصدد يمكن القول أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون يمكن أن يخلق نوعاً من الأمن القانوني كونه يخلق نوعاً من الاستقرار للقواعد القانونية، هكذا يتبين أن برمجته على قواعد قانونية معينة قد يقضي في حالة وجود قواعد قانونية متناقضة أو مكررة، فيمكن للذكاء الاصطناعي أن يتعرف على هذا التناقض وعدم الانسجام بين القواعد القانونية وينبه مستعمليه له من خلال المساهمة في سن تشريعات متلائمة تبعث على الاطمئنان تتسم بالوضوح في قواعدها، تفادياً لإصدار تشريعات مضطربة خالية من العيوب التشريعية، ولذلك يجب الأخذ في الحسبان أنه يمكن من خلاله توحيد الاجتهاد القضائي وخلق وحدة قضائية[2]. كما وتساهم فكرة التشخيص القانوني من قبل الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة التحليل القانوني، بحيث تستخدم هذه الآلية في مجال القانون الجنائي، من خلال تحليل مختلف الأدلة الموجودة لدى عناصر الشرطة.

المطلب الثاني: تطبيق الذكاء الاصطناعي في التقاضي والمؤسسات الإصلاحية

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص القانونية والقرارات القضائية من أجل توفير نتائج دقيقة وسريعة والقيام بتحليل شامل وموضوعي بناء على معايير محددة سلفا، فالذكاء الاصطناعي مبرمج على استنتاج القرارات، وبالتالي العمل على تطوير الذكاء الاصطناعي بما يخدم سيادة القواعد القانونية وحمايتها من خرق قاعدة قانونية مخالفة لها. كما يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال تطبيق القانون من خلال تدريبه على القيام بتحليل البيانات القانونية وتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات القانونية، عن طريق تطوير الحواسيب

[1] محمد سويف محمود، جرائم الذكاء الاصطناعي، المجرمون الجدد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2022، ص77.
[2] محمود مختار عبد المغيث، مرجع سابق، ص79.

والروبوتات على بعض الخوارزميات القانونية، بحيث يكون الهدف منه تعزيز القدرات والمساهمات البشرية في مجال القانون والقضاء وتحقيق العدالة الجنائية[1]. سنبين في هذا المطلب ذلك ضمن فرعين كالتالي: **نطاق وضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي (الفرع الأول)، استخدام الذكاء الاصطناعي لإعادة تأهيل نزلاء السجون (الفرع الثاني).**

الفرع الأول: نطاق وضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

إن نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي ينقسم لثلاث نقاط رئيسية هي:

1-التكنولوجيا الداعمة: وهي التي يتم استخدامها لمعاونة الأشخاص ذوي الصلة بقضاء الدولة على إنجاز مهامهم وهم أشخاص القضاء والمتعاملين معه وخدمات القضاء[2].

2- حلول التكنولوجيا محل البشر: وهي حلول التكنولوجيا محل بعض المهام التي يقوم بها بعض الأشخاص مثل رفع الدعوى وتحريك ومعاونة القضاء في بعض الإجراءات الكترونية التقاضي.

3- توفير إحدى صور العدالة بالحلول محل القاضي: وهي أن تباشر التكنولوجيا ذات المهمة التي يقوم بها القاضي من خلال تحليل البيانات والمعلومات التي تم إدخالها على النظام التقني لإصدار حكم قضائي إلكتروني على غرار ما يفعله القاضي[3].

إن تقنية الذكاء الاصطناعي تساعد على تنظيم جميع المعلومات التي يتم استخراجها من ملفات الدعاوى والمستندات المقدمة من أطراف الدعوى المؤيدة لدعواهم، مثال في الولايات المتحدة

[1] إيناس خلف الخالدي، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، مجلة البحوث والدارسات الشرعية، العدد 116، 1442هـ، ص22.
[2] رامي متولي القاضي، المواجهة الجنائية لجرائم العملات الرقمية المشفرة والذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون، عدد89، 2022، ص15.
[3] لطيفة بوراس، مرجع سابق، ص71.

الامريكية يقوم استخدام Discovery على إجراء تحقيق آلي للمعلومات التي قد تم إدخالها إلكترونياً ويقوم على تنظيمها وإعدادها قبل بدء إجراءات التحقيق بواسطة المحكمة، وتساعد هذه التقنية على استخراج المسائل الإجرائية ذات الصلة بموضوع النزاع المعروض على المحكمة.

الفرع الثاني: استخدام الذكاء الاصطناعي لإعادة تأهيل نزلاء السجون

إن الذكاء الاصطناعي قد يسهم في تعزيز السلامة والأمن داخل السجون، مما يتيح إدارة أفضل للمخاطر والأزمات. ويكون استخدامه ضرورياً تماماً، مع تجنب أي آثار سلبية قد تؤثر على خصوصية أو رفاهية السجناء والموظفين. حيث أصدر مجلس أوروبا توصيات إلى دوله الأعضاء للتأكيد على ضرورة ضمان احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية عند استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) والتقنيات الرقمية المرتبطة به من قبل خدمات السجون والمراقبة، بهدف ضمان استخدام التكنولوجيا بشكل قانوني ومتناسب وموجه نحو إعادة إدماج المجرمين. ويجب ألا تحل التكنولوجيا محل موظفي السجون والمراقبة في عملهم اليومي وتفاعلهم مع السجناء، حيث تكون هذه التقنيات أداة تدعم الموظفين في أداء مهامهم، مع تعزيز دورها في إنفاذ العقوبات وتحسين عملية إعادة تأهيل الأفراد وتخفيف معدل العودة إلى الجريمة[1]. ومع تقدم التكنولوجيا، يظهر مفهوم "سجن العقل" كبديل حديث للسجون التقليدية وهو مفهوم مبتكر للعقاب باستخدام الذكاء الاصطناعي. يركز هذا المفهوم على استخدام الذكاء الاصطناعي لتعديل السلوك وتقديم العقوبات بطرق غير تقليدية. تتبنى العديد من المنشآت، ومن أبرزها منشأة كوجنيفاي التي تسعى لإعادة تأهيل الأفراد عبر معالجة العقل بدلاً من حبس وسجن الجسد ومعاقبته لسنوات طويلة. يهدف إلى معالجة السلوكيات غير المرغوب فيها باستخدام تقنيات متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي[2]. بدلاً من احتجاز الأفراد في زنازين، فيتم استخدام برامج متطورة لتغيير أنماط تفكيرهم وسلوكهم، ويعتمد هذا النظام على تحليل البيانات الكبيرة حول الأفراد، بما في ذلك سلوكياتهم، تاريخهم الشخصي، وبياناتهم الاجتماعية والتعلم

[1] محمدي نسيم أحمد، مرجع سابق، ص18.
[2] يحيى ابراهيم دهشان، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، الإمارات، السنة 34، عدد82، 2020، ص24.

الآلي لفهم الأسباب الجذرية للسلوكيات الإجرامية لكل فرد وتقديم حلول مخصصة. تستخدم تقنيات التعلم الآلي لتطوير نماذج سلوكية تتكيف مع كل فرد، مما يمكنها من التنبؤ بسلوكيات معينة وتقديم تدخلات مناسبة، كما يمكن استخدام تقنيات الواقع الافتراضي لمحاكاة سيناريوهات حياتية معينة، مما يساعد الأفراد على تطوير مهارات جديدة وتحسين ردود أفعالهم في مواقف مختلفة. وبناءً على التقييم يتم تصميم برامج علاجية مخصصة لكل فرد على حدة تشمل تقنيات مثل العلاج السلوكي المعرفي، والتدريب على المهارات الاجتماعية والبرامج التعليمة الهادفة. وبعد انتهاء البرنامج يتم دعم الأفراد في عملية العودة إلى المجتمع من خلال توفير الموارد والمساعدة في البحث عن عمل.

الخاتمة

إن الذكاء الاصطناعي يمثل ثورة حقيقية خاصة في مجال القانون والقضاء وتطبيق العدالة الجنائية وإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية والمرتبط بحريات الأفراد وحماية حقوقهم وحرياتهم، وبعد الدراسة والبحث توصلنا للعديد من النتائج والمقترحات كالتالي:

أولاً: النتائج

1- يهدف استخدام الذكاء الاصطناعي لتقديم منهجي يمكن له خلق وإقرار قاعدة قانونية تستجيب للظروف وتكون قابلة لمواكبة التغيرات للاستجابة لظروف الزمان.

2- برمجة الذكاء الاصطناعي على احترام جميع القوانين واللوائح التي تهدف إلى حماية حقوق وحريات الأفراد، ذلك لعدم وجود ضمان أن الذكاء الاصطناعي لن ينقلب يوما على الإنسان.

3- وجود مزايا لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء سواء كجهاز معاون له او حتى في التصور المستقبلي بأن يكون بديلاً عنه ويحقق ما يسمي ب " لوجستيات التقاضي" من توفير الوقت والجهد والمال واقتصار الإجراءات وذلك يحقق العدالة الناجزة.

4- يجب أن يكون الذكاء الاصطناعي مؤهلاً في ضمان حق الإنسان في محاكمة عادلة وخلال وقت معقول وألا يؤدي إلى الإخلال بحق الدفاع وحق الخصوصية.

5- إن الذكاء الاصطناعي شكل جانباً في مهماً في المجتمع فإن هذه التقنية شكلت دوراً في معاونة القاضي ومعاونيه بسرعة ويسر لأداء مهمتهم.

6- لم تتناول التشريعات تعريف الذكاء الاصطناعي بل تناولت تعريف تطبيقات معينة تتسم بالذكاء الاصطناعي.

ثانياً: التوصيات

1- منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي لأجل تعزيز المسؤولية القانونية على مستخدميها.

2- وضع ترسانة قانونية تحكم قواعد استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون.

3- ضرورة إنشاء شرطة خوارزمية تراقب مدى أمن الذكاء الاصطناعي على المعلومات الشخصية للمستعملين، وضمان حياده وغياب التميز.

4- ضرورة وضع إطار قانوني محدد ومحكم لعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب:

1- أيمن محمد الأسيوطي، الجوانب القانونية لتطبيق الذكاء الاصطناعي، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

2- أحمد خالد حسن، الحق في خصوصية البيانات الشخصية بين الحماية القانونية التحديات التقنية دراسة مقارنة، دار الكتب والدراسات العربية، مصر، 2020.

3- خالد حسن أحمد، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2021.

4- محمد سويف محمود، جرائم الذكاء الاصطناعي، المجرمون الجدد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2022.

5- مالك مصطفى، الإبرام الالكتروني للعقد دارسة تحليلية نقدية مقارنة، مطبعة مكتبة المعرفة، مراكش، 2022.

6- ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.

7- محمدي نسيم أحمد، ثورة الذكاء الجديدة كيف يغير الذكاء الاصطناعي عالم اليوم، أدليس بلزمة للنشر والترجمة، الجزائر، 2021.

8- محمود مختار عبد المغيث، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني، دارسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، 2020.

ثانياً: الرسائل والأطاريح:

1- عائشة يحيى، الحماية القانونية للمصنفات الناشئة على برنامج الذكاء الاصطناعي، بحث لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة الجامعية .2021

2- فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء رسالة ماجستير في القانون الخاص، دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، 2023.

ثالثاً: الأبحاث والمجلات:

1- أحمد حمدي سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، "التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الرابع، الجزء الثالث، المؤتمر العلمي الدلي الرابع، المنعقد بكلية الشريعة والقانون في طانطا، .2021

2- إيناس خلف الخالدي، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، مجلة البحوث والدارسات الشرعية، العدد 116، 1442هـ.

3- رامي متولي القاضي، المواجهة الجنائية لجرائم العملات الرقمية المشفرة والذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون، عدد89، 2022.

4- عبد المنعم محمود سلامة الشريف، "الطبيعة القانونية للتنبؤ بالجريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي ومشروعيته"، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، المجلد 2، عدد 3، .2021

5- غروس فوزي، "الذكاء الاصطناعي والقانون"، المجلة المغربية لتاريخ القانون، عدد خاص، 2023.

6- كريم علي سالم، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 54، 2022.

7- كريم موسى حسين، الذكاء الاصطناعي من منظور فلسفة العقل رحلة العقل الى السيليكون، مجلة الفلسفة، الجامعة المستنصرية، العدد 11، السنة .2014

8- لطيفة بوراس، البعد الأخلاقي لاستعمال الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في الملتقى الدولي للذكاء الاصطناعي، تحد جديد للقانون، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، الجزائر، 2018.

9- محمد فتح الله الزيادي، التحديات المستقبلية للثورة الصناعية الرابعة من منظور إسلامي، بحث منشور ضمن سلسلة بحوث (مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي)، الدورة24، دبي، 2019.

10- محمد القطب مسعد، دور الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، دارسة قانونية تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد 75، 2021.

11- يحيى ابراهيم دهشان، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، الإمارات، السنة 34، عدد82، 2020.